Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)
ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التطور الفكري والسياسي في الأحزاب الاسلامية المعاصرة حزب النهضة التونسي (انموذجاً)

د. حوراء عطا مغيطي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

Intellectual and political development in contemporary Islamic parties: the Tunisian Ennahda Party (as a model)

Researcher's Name: HAWRAA ATTA MGHETEE
Email:hawraaata1987@gmail.com

ملخص:

يتناول البحث التطور الفكري والسياسي في الاحزاب الاسلامية المعاصرة نتيجة لعوالم داخلية وأخرى خارجية وأهم هذه التحولات هو التحول السياسي نحو الديمقراطية، والتحول الايديولوجي من حزب ديني يعمل على تطبيق الشريعة إلى حزب سياسي شريك لأحزاب أخرى علمانية ويسارية على وفق نظام ديمقراطي. تناول هذا البحث التطور الفكري والسياسي لحزب النهضة التونسي كأنموذج للأحزاب الإسلامية المعاصرة، مع تحليل عوامل تحوله من حركة إسلامية سرية إلى حزب ديمقراطي مشارك في الحكم بعد ثورة ٢٠١١. فما هي العوالم التي ساهمت في هذا التحول، يحاول البحث أن يدرس تلك العوامل ويشدد على أن العوامل الداخلية للحزب وللظروف المحلية أهمية كبرى في هذا التحول، وأن في طبيعة الحزب الأصيلة يوجد هذا التحول كخضوع لصيرورة تاريخية تقع في صميم التفكير البشري سواء كان إسلامياً أو علمانياً.

لقد عُرف حزب النهضة بمواقفه الفكرية المعتدلة المختلفة عما تبنته حركة النهضة في فترة تأسيسها في سبعينيات القرن الماضي، فتغير موقفه من تطبيق الشريعة فعدَّه هدفاً مؤجلاً لحين إعداد الرأي العام وتوافر شروط التطبيق، كما عدَّل من موقفه من قانون الأحوال الشخصية بعد أن كان يعده تمرداً على الإسلام، ويدفع نحو الانحلال، وعاد يرى في المفاهيم الغربية مشروعاً لمجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية، وأنها تسعى لمشروع سياسي ذي توجهات يؤسس لمفاهيم الحرية والديمقراطية.

نشأ الحزب عام ١٩٧٢ كـ "جماعة إسلامية" سرية، تأثرت بفكر الإخوان المسلمين، لكنها تبنت خطابًا معتدلًا لتتلاءم مع الواقع التونسي العلماني. لكنه تعرض لقمع شديد من نظامَي بورقيبة وبن علي (١٩٨٧–٢٠١١)، مما دفع قياداته إلى المنفى، حيث تطور خطابها في غضون ذلك نحو الديمقراطية.

حصل التحول السياسي بعد الثورة التونسية ٢٠١١ حين حقق الحزب انتصارًا انتخابيًا عام ٢٠١١ (٨٩ مقعدًا)، لكنه واجه تحديات من "الدولة العميقة" (مؤسسات الجيش والأمن) التي قاومت أجندته الإصلاحية. وتبنى الحزب استراتيجية "التوافق" مع العلمانيين عبر التحالف الثلاثي ("الترويكا")، وتنازل عن السلطة عام ٢٠١٣ لإنقاذ الانتقال الديمقراطي.

وحصل التحول الأيديولوجي حين تخلى حزب النهضة عن المطالبة بتطبيق الشريعة في دستور ٢٠١٤، وتبنى خطابًا مدنيًا يفصل بين العمل الدعوي والسياسي(2016)

من المصادر التي تأثر بها حزب النهضة الفكر التنويري المحلي (كمالك بن نبي) كما تأثر بعوامل خارجية دولية (نموذج الديمقراطية المسيحية في أوروبا)، ويرى أعداؤه أن التحول الأيديولوجي حصل بفعل التهديد الذي شعر به بعد الانقلاب العسكري في مصر ضد حكم الأخوان المسلمين.

الكلمات المفتاحية: حزب النهضة التونسي، الربيع العربي، الأحزاب الاسلامية. التحول السياسي، الشريعة، الديمقراطية، العلمانية.

Abstract:

This study examines the intellectual and political evolution of contemporary Islamic parties, driven by both internal and external factors, with a primary focus on their political transformation toward democracy and ideological shift from religious entities advocating for the implementation of Sharia to political parties that partner with secular and leftist groups within democratic frameworks. Using the Tunisian Ennahda Party as a case study, the research analyzes its transition from a clandestine Islamic movement to a democratic governing party following the 2011 revolution. The study investigates the factors driving this transformation, emphasizing the critical role of internal party dynamics and local conditions, while positing that such shifts are inherent to the party's historical trajectory, reflecting broader human intellectual processes—whether Islamic or secular.

Ennahda's ideological moderation distinguishes it from its foundational stance in the 1970s. It recalibrated its position on Sharia, deferring its application until public readiness and favorable conditions emerge. Similarly, it revised its opposition to Tunisia's Personal Status Code—once deemed a rejection of Islamic principles—and embraced Western-inspired concepts of civil society, political pluralism, and democratic freedoms.

Historical Context:

Founded in 1972 as a clandestine "Islamic group," Ennahda initially drew inspiration from the Muslim Brotherhood but adopted a moderate discourse to align with Tunisia's secular reality. Severe repression under the Bourguiba and Ben Ali regimes (1987–2011) forced its leaders into exile, during which its rhetoric evolved toward democratic principles.

Post-Revolution Shifts:

1. **Political Transformation:**
After the 2011 Tunisian Revolution, Ennahda secured a decisive electoral victory (89 seats) but faced resistance from the "deep state" (military and security institutions). To preserve democratic transition, it pursued a "consensus" strategy, forming the "Troika" coalition with secular parties and relinquishing power in 2013.
2. **Ideological Evolution:**
Ennahda abandoned explicit demands for Sharia in the 2014 constitution and formally separated religious outreach from political activity in 2016, adopting a civic identity.

Influences:

The party's transformation was shaped by:

- **Local Enlightenment Thought:** Particularly the works of Malik Bennabi, who synthesized Islamic and modernist ideals.
- **External Models:** Such as Europe's Christian Democracy, which balances religious values with pluralism. Critics, however, argue that Ennahda's ideological shift was a tactical response to existential threats, notably the 2013 military coup against Egypt's Muslim Brotherhood.

Keywords: Tunisian Ennahda Party, Arab Spring, Islamic Parties, Political Transformation, Sharia, Democracy, Secularism.

المقدمة

أحدثت ثورات ما سمي بالربيع العربي خلال عام ٢٠١١م تغيراً واضحاً، وتبدلاً جلياً في ملامح السيطرة الحزبية بتراجع الحزب الحاكم لصالح تقدم وتنامي قوى وحركات أخرى، وقد برزت هذه الحالة في تونس التي كانت أول الدول العربية التي حدثت فيها أول الثورات. وكانت تونس أكثر الدول نشاطاً وزخماً؛ إذْ تعدد فيها الفاعلون السياسيون، وكان من أبرزهم "حركة النهضة التونسية" التي أعترِف بها فيما بعد كحزب سياسي حاكم. وقد تميزت حركة النهضة التونسية بحضور شعبي حافل أثناء الثورة التونسية بعد أن كانت الحركة قد غابت عن الذكر، لتظهر من جديد برؤية وسطية معتدلة قائمة على التجدد والانفتاح، ومواكبة التطور مع الحفاظ على الهوية الإسلامية وقد استطاعت بهذه السمات أن تكتسب زخماً جماهيرياً واسعاً كان نتاجه حصولها على ٨٩ مقعداً من أصل ٢١٧ مقعداً في الانتخابات الأولى للمجلس التأسيسي التونسي التي جرت في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م، لتنجح بذلك وبالتعاون مع عدة أحزاب أخرى في إنشاء ائتلاف "الترويكا" وهو نظام حكم ثلاثي كان يمثل الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس لمدة عامين ونصف تقريباً متكوناً من حزب النهضة التونسي الذي تولى رئاسة الحكومة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والذي تولى رئاسة الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات والذي أوكلت إليه مهام إدارة المرحلة الانتقالية، وصياغة الدستور، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، الأمر الذي كان من شأنه دفع حزب النهضة التونسي إلى واجهة إدارة الحكم على الصعيد التونسي بموجب حصولها على الأغلبية من الأصوات الانتخابية (أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية، ص ٨٩).

١- أهمية دراسة الأحزاب الإسلامية في السياق السياسي المعاصر:

تأتي أهمية البحث من تسليط الضوء على الحركات الإسلامية وتمكنها من التحول الديمقراطي، وما تطلبت هذه العملية من مرونة واعتدال سياسي، باتخاذ حزب النهضة التونسي كنموذج بوصفه حركة إسلامية تمكنت من التحول الديمقراطي ما بعد الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١١، وتمكنها وبالتعاون مع أحزاب أخرى من صياغة الدستور التونسي، وقانون العزل السياسي، ودعمها لمفاهيم الشراكة والتعددية السياسية، ومبدأي فصل السلطات والتداول السلمي للسلطات، وانتهاجها سبل التسامح السياسي والفكري، مما جعل حزب النهضة التونسي يتصدر الموقف التونسي بتحوله من حركة إسلامية كانت سيغيب ذكرها عن المسرح السياسي والإسلامي والعربي إلى حزب عربي إسلامي أجرى تحولاً ايديولوجياً في مفاهيمه الفكرية والسياسية ليكون أكثر انفتاحاً وجزئاً من الأحزاب الحاكمة في المرحلة الانتقالية.

٢- أسباب اختيار حزب النهضة التونسي كدراسة حالة:

يعد حزب النهضة التونسي من الأحزاب الإسلامية المعاصرة التي أحدثت تغييرات عديدة في المشهد التونسي فعند النظر بعين فاحصة لمواقف حزب النهضة التونسي، ومدى توافق هذه المواقف مع ما ترمي إليه عملية تحول ديمقراطي، أوضحت أن حركة النهضة سلكت طريقاً داعماً للعملية الديمقراطية بعدما تصدرت المشهد السياسي التونسي، وتسلمها الحكم لمدة عامين ونصف تقريباً بعد الثورة التونسية، يبرز ذلك في ائتلاف الترويكا الذي شكل حالة من التعددية والشراكة السياسية التي جمعت الإسلاميين مع العلمانيين في إدارة حكم تونس، وعلى الرغم من سيطرة حزب النهضة التونسي على الواقع التونسي والرأي العام إلا أنه أبدى أصالته الديمقراطية بتنازله عن السلطة، موضحاً التداول السلمي للسلطات، والتسامح الفكري والسياسي، كما أن اختيار حزب النهضة التونسي كنموذج للحركات والأحزاب الإسلامية المعاصرة له عظيم الأثر في إيضاح التقدم الفعلي الذي تحققه العديد من الحركات والأحزاب من الناحية الديمقراطية. وبتعبير مختصر يشكل حزب النهضة التونسي أنموذجاً متميزاً للتحول السياسي والايديولوجي، جاء بطريقة متدرجة وتاريخية نابعة من جذوره وشكلت خاصية أصيلة فيه وليس استثنائية أو طارئة أو نتيجة ظرف مفاجئ. ولذلك جرى اختياره لتفسير تحوله وتطوره.

٣- الإشكالية البحثية

تمثل عملية التحول السياسي في الأحزاب الإسلامية معضلة بحاجة إلى تفسير، وقد اختلف الباحثون والمراقبون في تفسير هذه التحولات، فمنهم من ردها إلى تحول تاريخي طبيعي له جذوره الأصيلة في الممارسة السياسية لهذه الأحزاب كما تَمثَّل في حركة الأخوان المسلمين في مصر، التي ركزت ردحاً زمنياً طويلاً على العمل ضمن قوانين الدولة ومؤسساتها متجنبة الصدام معها، مما شكل فرصة لها للتغلغل في الأوساط الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والمعونات للطبقات الفقيرة وبناء المدارس والجامعات والمؤسسات الخيرية. كذلك مارس حزب النهضة التونسي براغماتية واضحة منذ تصالحه مع نظام زين العابدين بن علي وبعده. وفسر آخرون هذه التحول بأنه مراوغة وتكتيك مؤقت تمارسه الأحزاب الإسلامية ريثما تتمكن من تطبيق أيديولوجيتها في تأسيس الدولة الإسلامية وقمع التعددية والديمقراطية. وفسر محللون وباحثون التحول في حزب النهضة التونسي بأن نتيجة شعوره بالتهديد الوجودي بعد الانقلاب الذي حصل في مصر ضد حكومة الأخوان عام ٢٠١٣. فما هي الأسباب الحقيقية التي تكمن خلف هذه التحولات السياسية والفكرية؟ ليست المشكلة في التحولات السياسية ذاتها بل في محركاتها وأهدافها ومقاصدها، فهل هي تاريخية وتطورية تقتضيها طبيعة الممارسة والخبرة التي تنعكس على النظرية والايديولوجيا وتفرض تغييراً في بنيتها الفكرية وأهدافها، أم أنها نابعة من تهديد وشعور بخطر وجودي اقتضى التكتيك على مستوى الخطر والمرحلة وليس تحولاً حقيقيا نابعاً من طبيعة النظرية ذاتها؟ سيدرس البحث كل هذه العوامل والتكهنات، ويختار تفسيراً واقعياً عقلانياً.

٤- منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التاريخي في تتبع مراحل نشأة وتطور حزب النهضة التونسي، مقارناً ذلك بالتحولات التي حصلت في الأحزاب النظيرة في البلدان العربية الأخرى مثل الأخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في الجزائر، وحزب العدالة والتنمية في تركيا وغيرها. كما اعتمدنا المنهج التحليل في فهم ظاهرة التحول السياسي هذه وطريقة وصفنا لها، والاستنتاجات التي خرجنا بها.

المبحث الأول: حزب النهضة التونسي (النشأة والتأسيس)

عرف حزب النهضة التونسي سابقاً بالحركة الإسلامية، وقد نشأت الحركة الإسلامية في ظل حقبة حكم الرئيس بورقيبة، بل كان قادتها الأوائل من أمثال الغنوشي وعبد الفتاح مورو، في المرحلة الممهدة لظهورها، شغلوا نشاطات في جمعية المحافظة على القرآن الكريم، مما سمح لهم باستغلال مظلتها لكسب اكبر عدد ممكن من المناصرين للحركة الناهضة من دون أن يكون للحركة أي علاقة مع الحزب الحاكم، وكانت الدولة مطمئنة إلى أنها نجحت في القضاء على التيار الإسلامي وقد وقع الغنوشي على تفاصيل بروز الحركة الإسلامية وموقفها من حكم

بورقيبة في كتابه "من تجربة الحركة الإسلامية في تونس" (راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، ص٥١-٥٦)، ومن ثم تحولت إلى حركة سياسية، ومع تحولها لحركة سياسية جعلت منها منافساً للسلطة الحاكمة التي لم تتهاون في اضعافها واعتقال بعض قادتها مثل الغنوشي بحجة انتماء الحركة لجمعية غير قانونية، وقد كان للوزير محمد مزالي (١٩٨٠-١٩٨٦) بعض الدعم للحركة حيث أنه توسط للإفراج عن قادة الحركة المسجونين في عام ١٩٨٤، مما سمح لهم بالعودة لنشاطهم السياسي. و لم تنس الحركة فضل الوزير المزالي في دعمه لها، ودعمته بدورها في صراعه مع القوى السياسية المنافسة، ومن ناحية أخرى فقد سمح ذلك بمزيد من الانتشار للحركة في الأوساط الشعبية التونسية (عبد الله عمامي، تنظيمات الإرهاب في العالم الإسلامي أنموذج النهضة، ص ١٩٠-١٩٢).

أدت إقالة محمد مزالي في يوليو ١٩٨٦ إلى عودة التوتر بين النظام والحركة الإسلامية. وقد اشتدت حدة التصادم بينهما، إذ ردت الحركة على سجن قادتها ومحاكمتهم مرة أخرى بأعمال عنف بلغت ذروتها في ٣ أغسطس ١٩٨٧ (الموافق لتاريخ ميلاد بورقيبة) بتفجير الفنادق في المدينتين السياحيتين سوسة والمنستير (مسقط رأس بورقيبة) الذي راح ضحيته ١٣ سائحًا أجنبيًا، وهو ما شكل منعرجًا خطيرًا في العلاقة بين الطرفين. ووصل الأمر إلى حد صدور أحكام بالإعدام في حق مجموعة من الحركة، وحُكم على راشد الغنوشي بالسجن مدى الحياة.

وبمجيئ زين العابدين بن علي شكل التغيير السياسي الداخلي في نظام الحكم صفحة جديدة في تاريخ تونس، مُسْدِلًا الستار على حقبة الرئيس بورقيبة بكل ما كان يمثله من ثقل رمزي وتاريخي سواءً في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار أو في مرحلة بناء الدولة الوطنية وإرساء مؤسساتها وتشريعاتها الحديثة؛ فغيرت الحركة اسمها عام١٩٨٧، استبشاراً بالرئيس التونسي الجديد زين العابدين بن علي، إلى حركة النهضة مبعدةً عنها صبغتها الدينية، فقد سادت علاقة من التوافق والتفاهم بين نظام زين العابدين بن علي وحركة النهضة في عام ١٩٨٨ بعد إسقاط نظام الحبيب بورقيبة، حيث قام زين العابدين بن علي بالإفراج عن معتقلي حركة النهضة، وجرى حوار بين الحركة والنظام، وجرى التوافق على ميثاق وطني وقعت عليه جميع الأطراف في نوفمبر ١٩٨٨، وغيرت الحركة اسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة، حيث سادت أجواء تعكس حالة من الوئام بين النظام الجديد و حركة النهضة المستبشرة بنظام جديد ساعي للاستقرار(عبد الله عمامي، تنظيمات الإرهاب في العالم الإسلامي أنموذج النهضة ، ص ١٩٢-١٩٤).

شاركت الحركة بالانتخابات التشريعية في عام ١٩٨٩، وحصلت على نسبة ٢٠٪ من المقاعد حسب ما أقر به النظام الحاكم، ولا شك في أن استبشار حركة النهضة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي كان مبرراً بحكم الوعود التي أطلقها معلناً حماية الحقوق والحريات، لكن استعجال حركة النهضة في ذلك أثر سلباً عليها، واتضحت معالم استعجالها في المشاركة القوية التي خاضتها في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩ ، الأمر الذي جعل نظام زين العابدين بن علي يستشعر الخوف من هذه الحركة الإسلامية ذات النفوذ الجامعي. لا شك أنه كان من الخطأ أن تشارك حركة النهضة بكثافة في هذه الانتخابات، الأمر الذي جعل النظام يتخوف من حضورها، وبذلك شكلت المنافس الأول للحزب الحاكم الذي شعر بدوره بتهديد تنامي حركة النهضة لوجوده؛ مما جعله يرفض طلب الترخيص الذي تقدمت به حركة النهضة لاعتمادها حزباً سياسياً بشكل قانوني، ولم يقتنع الرئيس زين العابدين بن علي بحسن نية حركة النهضة خاصةً بعد اتساع قاعدتها الجماهيرية؛ فانتهج معها سياسة قاسية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فقد تعرضت حركة النهضة لحملة من الاعتقالات واسعة النطاق طالت آلاف مناصري حركة النهضة وقد حوكم المئات منهم بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة(راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة ٢٠١١م، ص ٦٢-٦٤)، مما أدى إلى هروب معظم أعضاء الحركة إلى الخارج وإلى المنافي، ومنعوا في الداخل من العمل وعانوا من التضييق الأمني والسياسي. واستمرت هذه السياسة إلى ما قبل إسقاط نظام زين العابدين بن علي(زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة، ص ٢٢٨).

يمكن القول إنه بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٠ تمتعت حركة النهضة بحرية الحركة بفضل غض النظر عنها من قبل النظام التونسي، بالإضافة إلى فتح باب الحوار بينها وبين النظام الحاكم، والسماح لها بإصدار جريدة الفجر عام ١٩٩٠ ، إلا أن اتساع جماهير وقاعدة حركة النهضة الشعبية جعلتها دون التدرج المطلوب، وقد أخذها الاستعجال دون أن تأخذ بالحسبان الصعوبات التي تعتريها المرحلة الانتقالية لتونس لا سيما أن الرئيس بن علي من صنع نظام بورقيبة، علاوة على وجود أحزاب جديدة منافسة كاليسار التونسي الذي لا يريحه تنامي الحركة الإسلامية(بن حته إلياس، دور حركة النهضة في الحراك السياسي، ص ١١٥-١١٧).

لم تثنِ ارهاصات نظام زين العابدين بن علي حركة النهضة عن نشاطها، بل ساهم ذلك، وخاصةً أعضائها الذين تم نفيهم إلى الخارج، في بناء فكر ديمقراطي جديد ساهم بشكل عميق في زيادة قاعدة الداعمين لها؛ ففي عام ٢٠٠٥ ساهمت في إطلاق وثيقة عرفت باسم وثيقة ١٨

أكتوبر مع مجموعة من الأحزاب العلمانية دعت فيها إلى التداول السلمي للسلطة، وإلى الحريات، والمساواة بين الرجل والمرأة، ودفع ذلك عودة حركة النهضة لتلعب دوراً أكثر حيوية من السابق في المشهد السياسي التونسي(راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة ٢٠١١م، ص ٧٩).

المبحث الثاني: النهضة ما قبل ثورة تونس ٢٠١١ (ما قبل الربيع العربي):

١- النهضة ما قبل ثورة تونس:

لقد بدت القطيعة المعلنة تامة بين نظام الرئيس ابن علي وحركة النهضة منذ العام ١٩٩١، واستمرت طيلة فترة حكمه على الرغم من المحاولة التي قام بها الغنوشي للمصالحة وإنهاء حالة القطيعة بين الطرفين في رسالة سرية بعث بها إلى الرئيس ابن علي في ١٣ يوليو ٢٠٠٨م (بسام حمدي، رسالة سرية منسوبة لراشد الغنوشي إلى بن علي، على الرابط: https://bit.ly/3tcvyXw).

ويبدو أن النظام الحاكم في تونس خلال هذه المرحلة قد تكونت لديه قناعة أن الحركة الإسلامية هي مصدر الخطر الأساسي على استقراره وديمومته، فقد كان مدركًا لقدرتها على الاختراق والاستقطاب والعمل السري وجاذبية خطابها لدى فئات اجتماعية مخصوصة، فضلًا عن ارتباطاتها بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين. وهو لئن قام بجهد من الناحية الأمنية والقضائية لحماية النظام، فإنه لم يول المسألة الثقافية والتعليمية الأهمية المطلوبة لحماية المجتمع، وهو ما بدا أثره واضحًا بعد سقوط النظام وتداعي قوته الأمنية بعد انتفاضة ١٧ديسمبر ٢٠١٠ و١٤يناير ٢٠١١، فيما يُعرف بالربيع العربي.

٢- حركة النهضة ما بعد ثورة التونسية ٢٠١١:

ألقت الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ بظلالها على معترك السياسة التونسية، في تغير ميزان القوى مع تنامي دور الأحزاب السياسية، وتلاشي قوى وأحزاب أخرى، واستطاعت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية الإفادة من إفرازات الثورة لتقدم نفسها بديلاً سياسياً عن النظام السابق، ساعدها في ذلك سياسة الإقصاء التي مورست ضدها على مدار سنوات تأسيسها، وما تتمتع به من تنظيم جيد كحزب سياسي، ومع أول انتخابات ما بعد الثورة التونسية حققت حركة النهضة نتائج عالية في انتخابات المجلس التأسيسي الأول في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، استثمرتها في إنشاء ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية وليبرالية، والذي استمر لمدة عامين ونصف في إدارة حكم تونس (أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي، ص ٤٧١).

استطاعت حركة النهضة أن تعود بقوة إلى المشهد التونسي السياسي، وتمكنت من حصد أعلى الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي عقب الثورة التونسية عام ٢٠١١، وأسهم في ذلك الانضباط التنظيمي والحافز الأيديولوجي الذي تتمتع به حركة النهضة، وقدرتها على تفويت نشوء النزاعات والصراعات الأيديولوجية، واهتمامها بشعارات ومطالب الثورة، واستطاعت أن تستثمر حالة التشتت التي عانت منها الأحزاب اليسارية والتقدمية حيث تجاوز عدد الأحزاب المتقدمة إلى الانتخابات المائة حزب، كما تميزت بقدرتها على استقطاب قطاعات واسعة من الشباب والمرأة والكفاءات المستقلة، إلى جانب ما تعرضت له من اضطهاد في عهد زين العابدين بن علي، وما اكتسبت بسبب مظلوميتها السابقة من تعاطف شعبي وجماهيري (منذر بالضيافي تونس ما بعد الثورة، ص ٥٣٦-٥٣٩).

تمكنت حركة النهضة من استرجاع عناصرها القديمة واستقطاب عناصر جديدة رغم المنافسة العالية التي كانت تعيشها تونس بين الأحزاب، مستفيدة من خبرتها وأساليبها في التعبئة الجماهيرية التي اعتادت عليها أثناء عملها التنظيمي السري في السابق، مع تمتعها بقدرات مالية جيدة استغلتها في تنظيم مجموعة من الأعمال الخيرية، إلى جانب تجاربها الانتخابية السابقة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٩ ، وقدمت حركة النهضة نفسها بخطاب ووجه حداثي، كما كسبت تعاطف الناس بسبب القمع الذي مورس ضدها في فترتي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين ابن علي، واستفادت من التهجم الذي تعرضت له من بعض الأحزاب الأخرى أثناء التنافس الانتخابي(عبد اللطيف الحناشي، تونس تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة، ص ٥٦-٥٧).

شاركت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي لتونس بعد الثورة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي جاء تحت اسم "من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية" على مجموعة من المبادئ الديمقراطية كاستقلال القضاء والفصل بين السلطات، والحفاظ على الحريات العامة والخاصة والعمل على ترسيخها، والمساواة بين المواطنين، والحد من الفوارق الاجتماعية، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وحماية مكاسب المرأة وتفعيل دورها في مختلف المجالات، وتبنيها للدولة المدنية، واحترام القواعد الديمقراطية، وحماية السلم المدني، والحفاظ على الحوار الوطني، وسعيها إلى الانفتاح على مقتضيات العصر والحداثة (أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس، ص ٤٦٤- ٤٦٥).

واستطاعت أن تحصد (٨٩) مقعداً من أصل (٢١٧) مقعداً في المجلس التأسيسي، مما مكنها من عقد تحالفات مع أحزاب سياسية أخرى، وشكلت ائتلاف "الترويكا" مع حزبين علمانيين، والذي من خلاله تولى حمادي الجبالي من حزب النهضة رئاسة الحكومة التونسية، وتولى محمد المنصف المرزوقي، من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، رئاسة الجمهورية التونسية، وتسلَّم مصطفى بن جعفر من حزب التكتل من أجل العمل والحريات رئاسة المجلس التأسيسي. وشكل ذلك سابقة في التعددية الحزبية والقبول بالآخر في المنطقة العربية، كما عكس ذلك حالة من الارتياح لدي مناصري حركة النهضة، بينما اعتبر آخرون أن في تسلم النهضة الحكم تهديداً لحرية المرأة وقانون الأحوال الشخصية، كما راهنوا على عدم قدرة حركة النهضة على تجاوز المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس (أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، ص ٩-١١).

المبحث الثالث: التحولات السياسية في حركة النهضة ما بعد الثورة التونسية:

١-العوامل الداخلية:

على العموم تتشابه الحركات الإسلامية في صنع العوامل الداخلية التي تتحكم بمسيرة حركتها في المجتمع، التي تتمثل في مجملها على سياسات متشابهة على المستوى الوطني التي تتسم بالفوضى في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعصب التعليمي لأفكار وأيديولوجية الحركة الإسلامية الحاكمة في المجتمع بعيداً عن الوظائف الثقافية والفكرية التي تسعى لها كل دولة للنهوض بشعبها علمياً وثقافياً، وإن عدم وضوح المنهج المتبع لدى الحركة الإسلامية الحاكمة والتغير المستمر لأفكارها نتيجة التنافسات القيادية داخل الحركة يكون لها تأثير كبير على كافة النواحي ومن ذلك فإن السياسات الاقتصادية المتبعة لدى اغلب الحركات قد تعمق من التفاوت الطبقي في المجتمع وتجعله طبقتين عوض ثلاث نتيجة القضاء على الطبقة الوسطى، ونتيجة السيطرة على السلطة من قبل مجموعة اشخاص فإن ذلك يجعل فرص اسهامات المجتمع المدني في المجالات السياسية محدودة واحياناً معدومة(فوزي بو خريص، موقع الحركة الإسلامية، ص ٩١ – ٩٢).

أما على مستوى حركة النهضة التونسية على الخصوص فقد بادرت النهضة في أعقاب نتائج الانتخابات بتشكيل تحالف ثلاثي بسبب عدم امتلاكها الأغلبية المطلقة (١٠٩ مقعداً)، فقادت مفاوضات مع حزب المؤتمر لأجل الجمهورية وحزب التكتل لأجل الحريات، تجاوزت تشكيل حكومة مؤقتة إسلامية-علمانية أطلق عليها اسم الترويكا يضمن تقاسم السلطة بدءاً من اقتسام الرئاسات الثلاث أسندت بموجبه رئاسة الدولة للمؤتمر، ورئاسة الحكومة للنهضة ورئاسة المجلس الوطني التأسيسي التكتل وصولاً إلى تشكيل أغلبية برلمانية مستقرة. وقد ترجم التنظيم المؤقت للسلطة أو ما يسمى بالدستور الصغير المصادق عليه في ديسمبر عام ٢٠١١ هذا التصور ومنح رئاسة الحكومة أكبر صلاحيات في ضل نظام برلماني. و في واقع الأمر أدارت النهضة شؤون البلاد بحيث لم يبق لحلفائها سوى المساندة المطلقة لسياستها أو التخلي عن الحكم، وتكونت الحكومة من ٦٣ عضواً برتبة وزير، في حين عززت الرئاسة ب ٦٠ مستشارا (انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ص٧)، ومن الواضح أن استراتيجية النهضة وحلفائها كانت البقاء أكثر وقت ممكن في الحكم ببسط نفوذها على الدولة، وقد ولَّدت هذه الانتخابات استقطابًا ثنائيًا مزدوجًا: انقسام سياسي بحت بين الأغلبية (الترويكا) والأقلية (المعارضة)، وفجوة أيديولوجية حول النموذج المجتمعي بين الإسلاميين (وهم أكثر وأوسع تمثيلاً من حركة النهضة) والعلمانيين (بما فيهم أطراف من الترويكا). ويتقاطع السياسي مع الأيديولوجي ليعيد تشكل الخارطة السياسية وتوزيع الأوراق تحت إيقاع الجاذبات واضمحلال أطراف وتحالفات جديدة (إلهام زايد، حركة النهضة التونسية، ص ٤٦٨).

لقد عرفت الساحة منذ الانتخابات ديناميكية مزدوجة ومتناقضة تتمثل في انقسام الاحزاب وتشتتهم من جهة ومن جهة أخرى توحدهم وإتلافهم، وأول انعكاس للتحالف مع النهضة هو تشتت الطرف "العلماني" المتكون من التكتل والمؤتمر، انخفضت شعبيتهما حسب استطلاعات الرأي، ومرد ذلك إلى سخط القواعد الرافضة لأي تحالف مع النهضة ناهيك الهيمنة الواضحة للنهضة وسيطرتها على المؤسسات وتهاونها في مواجهة العنف السلفي، وهذا ما ستبرهن عليه نتائج انتخابات ٢٠١٤، وكانت النتيجة انقسام داخل الحزبين، استقال من التكتل ما يقارب النصف من كتلته البرلمانية في المجلس الوطني التأسيسي (٩ من ٢٠) وقيادته في الجهات ومنخرطيه بالآلاف وأضحى أشبه بنادي منه إلى حزب، وانقسم المؤتمر الى ٤ أحزاب، ومن المفارقات أنها لم تحد يوما عن توجه المؤتمر المساند للنهضة. وعلى المستوى العددي قلَّل انشقاق ٢٣ نائب من حجم التحالف الحاكم الذي نزل مجموعه من ١٣٨ صوت أي ثلثي المجلس إلى ١١٥ (حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي، ص ٦-٧).

شـمل هذا التشـتت المعارضـة بما في ذلك الحزب الجمهوري (الحزب الرابع في الحجم البرلماني) الذي عرف حركة متناقضـة من ادماج وانشطار. غادر الحزب ٩ أعضـاء من ١٦ بعد انعقاد مؤتمره ليشكلوا مع مستقلين التحالف الديمقراطي (بقيادة محمد الحامدي)، في المقابل عملت القيادات التاريخية للحزب (مية الجريبي ونجيب الشابي) إلى تشكيل تحالفات أخرى بالاندماج مع حزب آفاق تونس الليبرالي (٤ نواب) إضافة إلى تشكيلات صغيرة (بدون تمثيل برلماني)، تحت يافطة الحزب الجمهوري الذي عزز كتلته النيابية لتضم ٢٠ نائب، ولكن سرعان ما تفكك التحالف بالتحاق مجموعة من ١٠٠ عنصر بقيادة سعيد العايدي بحزب نداء تونس، و رجوع مجموعة آفاق للحزب الأم آفاق تونس١٣ . وكان وراء الانسحابات التسيير غير الديمقراطي المسخر لخدمة الطموح الرئاسي المفرط لنجيب الشابي (رئيس اللجنة السياسية للجمهوري)، ولم يبقى من الحزب الجمهوري سوى الاسم (حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتبك، ص ٧-٩).

في المقابل، نشأت حركة مضادة للتشتت تدعوا للوحدة والإتلاف مردها وعي قيادات المعارضة بان تشتت الأصوات بين مكوناتها قد خدم سابقًا، خلال انتخابات المجلس التأسيسي، حزب النهضة، هذه التحالفات هي "الاتحاد من أجل تونس" و "الجبهة الشعبية" وفيما بعد "جبهة الإنقاذ الوطني" (التي تضم الاثنين)، ولها خاصيتين: الأولى إنها من مشارب إيديولوجية مختلفة، بل ومتناقضة جمعت ليبراليون وعلمانيون واشتراكيون بما فيهم من لايزال يحن للنموذج السوفياتي. ثانيا، هي تحالفات سياسية مؤقتة، مرنة ومفتوحة وليست جبهات انتخابية، هدفها المعلن التصدي لسياسة الأغلبية الحاكمة (أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، ص ٥-٦).

ووفق ما ترى مونيكا ماركس أن حزب النهضة التونسي وعلى عكس ما فعل الاخوان المسلمين في مصر منتهجين سياسة الحكم للأغلبية فإن حزب النهضة التونسي كان لديه منهج ديمقراطي تشاركي ونرى ذلك واضحاً في التكتل الذي أقامه مع حزبين علمانياً مشاركاً ايهما السلطة غير مستفرداً بها، كما أن قادة حزب النهضة التونسي استفادوا من تجارب أحزاب إسلامية أخرى على سبيل المثال نتيجة هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر اثناء انتخابات عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١على المجالس البلدية والجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية أقلقت هذه التصرفات النظام الحاكم فألغى الانتخابات وبدأ حملة واسعة ضد المسلمين وادخل الجزائر في حرب أهلية، الأمر الذي دعا بحزب النهضة لاتخاذ منهج وسياسة تميل الى عدم التسرع وطمئنة عامة التونسيين ليحظى حزب النهضة بالقبول لدى كافة مكونات المجتمع التونسي، كما أن حزب النهضة عمل على الدخول في مناقشات ومحادثات ايدلوجية مع الجهات المعارضة قبيل وصوله للسلطة مما جعل ردود الفعل اتجاهه اقل اعتراضاً عما عانته باقي الحركات الإسلامية(Monica Marks, How Egypt's coup really affected Tunisia's Islamists, p.1).

٢- العوامل الخارجية:

منذ انتفاضات عام ٢٠١١ التي أطاحت بالديكتاتور زين العابدين بن علي وكانت إيذاناً ببدء التحول الديمقراطي في تونس، كان لدى السياسات الأميركية هدفين رئيسيين هما: تعزيز الديمقراطية والتعاون الأمني، ودعماً لهذين الهدفين، لجأ صناع السياسات في الولايات المتحدة إلى مجموعة متنوعة من الأدوات. وتشمل أدوات تعزيز الديمقراطية: القوة الناعمة (مثل نشر المعايير الأميركية من خلال الدبلوماسية العامة وتقديم المساعدات دون وضع أيّ شروط، وما إلى ذلك)، وأيضاً التدخل العسكري (كما هو الحال في العراق في عام ٢٠٠٣)، مع استخدام أشياء مثل الخطابات والمساعدات والاشتراطات باعتبارها حلاً وسطياً(Morgenstern, E.M. and Brown, N.M, Foreign Assistance: An Introduction to U.S. Programs and Policy, p٩.).

بينما تتضمن أدوات المساعدة الأمنية: الجيش (مثل صفقات الأسلحة والتدريب وبعثات حفظ السلام، وما إلى ذلك) وإنفاذ القانون (من خلال الإصلاح القضائي وغير ذلك من وسائل مكافحة انتشار بعض الأسلحة والمخدرات)، بالطبع سبق وأن تداخل هذان الهدفان، مثلاً، تعد الجهود المبذولة لمكافحة التطرف والعنف من بين الأهداف التي تتضمنها أجندة تعزيز الديمقراطية الأوسع نطاقاً، يعكس هذا التداخل مدى تعقد السياسات الأميركية وعملية صنع القرار، إذ نادراً ما يتوافق مختلف الأفراد والكيانات ضمن الحكومة الأميركية على طبيعة العلاقة بين دولة معينة، وكيف ومتى ينبغي السعي لتحقيق أهداف خارجية محددة، وما هي الأدوات السياسية التي يجب اللجوء إليها(سابينا هينبرغ، السياسات الامريكية الخارجية في تونس، ص ١-٢).

من الناحية النظرية، تهدف السياسات الأمريكية إلى مكافأة الدول على التقدم الذي تحرزه فيما يتعلق ببناء المؤسسات الديمقراطية والانتقال من الحكم الاستبدادي. وقد وصل التمويل الموجَّه لتعزيز "الحكم العادل والديمقراطي" -هدف المساعدات الخارجية الأكثر ارتباطاً بتعزيز الديمقراطية- في تونس إلى ٣ ملايين دولار خلال عام ٢٠١٣، وهو مبلغ أقل كثيراً من المساعدات المماثلة التي تتلقاها تقريباً أيّ دولة أخرى

في المنطقة، وفي مارس ٢٠١١، زارت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية في ذلك الوقت، تونس من أجل "التعهد بدعم الإصلاح الديمقراطي" في البلاد وتقديم عدة ملايين من الدولارات في هيئة مساعدات اقتصادية لدعم آليات توفير الفرص العمل والجدير بالذكر أن زيارة كلينتون جاءت في خضم احتجاجات "متصاعدة" مناهضة للولايات المتحدة (Thorne, J., Hillary Clinton visits Tunisia to press for reform. *The National*, https://www.thenationalnews.com/world/mena/hillary-clinton-visits-tunisia-to-press-for-reform-1.421577).

وفي مايو من العام نفسه، طالب الرئيس أوباما الولايات المتحدة "بإظهار أن أمريكا تقدر كرامة الباعة المتجولين في شوارع تونس أكثر من احترامها لديكتاتور يحكم بقوة غاشمة"، بالمثل، تقوم مؤسّسة تحدّي الألفية، وهي وكالة مساعدات خارجية أمريكية مستقلّة، بتقديم المساعدة "للبلدان النامية التي تُظهر أداءً إيجابياً في هذه المجالات الثلاثة: العدالة في الحكم والاستثمار في الموارد البشرية والتشجيع على الحرية الاقتصادية" (Brown, N.M, Millennium Challenge Corporation, p11).

ظلت المساعدات الأمنية تشكل جزءاً مهماً في العلاقات الأمريكية التونسية، مع الاعتراف بدور تونس في مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، وإن كانت قد أعطتها أولوية أقل مقارنة ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أيضاً تعكس زيادة التمويل الموجه لإصلاح القطاع الأمني بعد عام ٢٠١١ الإيمان بأهمية الدور المحوري للأمن الداخلي والخارجي في عملية انتقال السلطة في تونس (Hanlon, Q., Security Sector Reform in Tunisia, p.87).

بالنسبة لواشنطن، فإن دعم القطاع الأمني والعمل على إصلاحه في تونس كان يعني بالضرورة تعزيز القوات المسلحة (أو الجيش) وجعل أجهزة الأمن الداخلية أكثر ديمقراطية، وهو ما تترجم إلى زيادة كبيرة للغاية في صفقات الأسلحة التقليدية (أو ما يعرف بالتمويل العسكري الأجنبي) وتمويل برامج مخصصة لأجهزة الشرطة المحلية مثل برامج الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وإنفاذ القانون، وفي عام ٢٠١٥، منح الرئيس باراك أوباما تونس صفة العضو الأساسي غير الحليف في الناتو، خلافاً للمساعدات الموجهة لتعزيز الديمقراطية، فإن المساعدات الأمنية المقدمة لتونس منذ عام ٢٠١١ ذات تأثير فعال؛ إذْ أفادت العديد من التقارير بحدوث تحسينات في القوات المسلحة التونسية، وتعكس البيانات الخاصة بالأنشطة الإرهابية داخل تونس وعلى حدودها زيادة قدرة القوات على مكافحة مثل هذه التهديدات(Zelin, A.Y., Tunisia Turns a Corner Against the Jihadist Movement, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tunisia-turns-corner-against-jihadist-movement).

لكن عملية إصلاح القطاع الأمني واجهت تحديات. فقد أدى الإهمال المعتاد للجيش من أجل النهوض بأجهزة الأمن الداخلية، التي كانت بالفعل في أمس الحاجة للإصلاح –رغم مقاومتها الشديدة له في كثير من الأحيان– إلى تولد صراعات سياسية. على سبيل المثال، لم يتمكن علي العريض، وزير الداخلية في أول حكومة في حقبة ما بعد بن علي والمعروفة باسم حكومة "الترويكا" والتي كانت تضم ممثلين عن أحزاب الائتلاف الثلاثي الحكومي، من عزل قائد قوات مكافحة الشغب الذي اتُهم بإطلاق النار على المتظاهرين خلال انتفاضات ديسمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، وذلك بعد أن حشد قوات الشرطة لحمايته. بشكل عام، كان لتأسيس النقابات الأمنية دور في إعاقة الجهود الرامية إلى الحد من عنف الشرطة والحصانة والإفلات من العقاب منذ عام ٢٠١١ وأدى الانقسام التاريخي بين الجيش وأجهزة الأمن الداخلية بالإضافة إلى الاضطرابات العامة التي نتجت عن الإطاحة بابن علي إلى ضرورة تدخل الجيش آنذاك، والاضطلاع بعدة مهام تخص الأمن الداخلي، مثل حماية الهياكل الأساسية الرئيسية في الدولة، وهو ما أدى أيضاً إلى تعقيد الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاع الأمني (سابينا هينبرغ، السياسات الامريكية الخارجية في تونس، ص ٣).

٣- التحوُّل الديمقراطي لحزب النهضة التونسي وتأثره بالداخل والخارج في تكوينه ومواقفه:

أ- تأثر حزب النهضة التونسي بمحيطه الداخلي والخارجي:

إن التحول الديمقراطي أو اتخاذ أي خطوات في طريق التحول نحو الديمقراطية يتأثر بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية أو الخارجية، أو لتضافر مجموعة عوامل من كلا البيئتين، ويُلاحظ أنه ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، وتشكل النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الذي جعل منها الأكثر هيمنة وسيطرة على دول العالم، وحدا بها تمرر النموذج الغربي بما فيه من مفاهيم تتعلق بالديمقراطية، وكما أسهمت ضغوط المؤسسات المالية الدولية على الدول السلطوية بتبنيها مجموعة من المفاهيم الديمقراطية بغض النظر عن الأهداف التي تقف وراء هذه الشروط، إلا أنها أسهمت في قيام مجموعة من الدول بسلسلة إصلاحات نحو الديمقراطية، كما لعبت ثورة المعلومات والاتصالات

دوراً بالغ الأهمية في كشف السياسات الداخلية للدول، وجعلت من العالم قرية كونية صغيرة تؤثر وتتأثر بما حولها من أحداث، ومكنت المعارضة السياسية من فضح الأنظمة التسلطية، وأسهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الأخرى، ولعب التدخل الخارجي أيضاً دوراً مؤثراً في تبني الأنظمة المعايير الديمقراطية، وإن كان التدخل الإنساني والاقتصادي والتنموي أكثر جدوى من التدخل العسكري (محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي، ص ٩٢-٩٣).

أما من ناحية دور البيئة الداخلية فاضطلعت بدور قد يفوق من الأهمية عوامل البيئة الخارجية؛ لأنه مهما تعاظمت العوامل الخارجية دون أن يرافق ذلك إرادة وطنية، وتوافق ديمقراطي بين الأطراف السياسية الداخلية ما كانت لتنجح تجارب التحول الديمقراطي، وذلك لأن مسيرة التحول الديمقراطي تتسم باستغراقها فترة زمنية لا تتوقف باتخاذ القرار الديمقراطي وإنما تتجاوز ذلك في مراحل تدعيم وترسيخ عملية التحول الديمقراطي التي تحتاج إلى احتكام جميع أطراف المشهد السياسي الداخلي من أحزاب ومنظمات مدنية، ومؤسسات سياسية لقواعد النهج الديمقراطي (محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة، ص ٩٣).

ب- التحول من الخطاب الأيديولوجي إلى البراغماتية:

لقد شكل الخطاب الأيديولوجي لحركة النهضة من الناحية الفكرية والسياسية فيما يخص مفاهيم الديمقراطية والتعددية والعلمانية والعنف، ومواقفها من عمل المرأة وتعليمها ومشاركتها في الحياة السياسية يستدعي النظر في الدراسات والأدبيات الفكرية لحركة النهضة على مدار سنوات تأسيسها، وإلقاء الضوء على هذه المفاهيم في أدبيات حركة النهضة، باعتبار هذه المفاهيم مؤشرات حقيقية لأي تحول ديمقراطي هذا من جانب، ومن جانب آخر في ضوء الاتهامات التي وجهت لحركة النهضة حول تنكرها لحقوق المرأة والمفاهيم الديمقراطية والتعددية، ولذا وجبت الإشارة إلى منظِّر حركة النهضة ورائدها الفكري راشد الغنوشي الذي طالما قدم إنتاجاً فكرياً وأدبياً أسهم في توضيح المفاهيم الفكرية لحركة النهضة للعديد من القضايا من منظور إسلامي (راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، ص ٨٢-٨٤).

وقد كان خطاب الحركة متأثراً بالعناصر العليا للتحولات السياسية فظل خطاباً مباشراً وعملياً تطغى عليه لغة البيانات والتصريحات الصحفية الحاملة لردود الحركة على المبادرات التي يتخذها النظام، والخاصة بفتح باب التعددية السياسية كما كانت صيغ الخطاب حول علاقة الدين بالسياسة غير ثابتة، إلا أن خطاب حركة النهضة عرف تطوراً وانفتاحاً في مرحلة ما بعد ٢٠١١ حيث صاغت خطاباً توافقياً أكثر وقدمت تنازلات مست حتى صلب مرجعيتها الفكرية (عبد الحكيم أبو اللوز، إشكالية الدين والسياسة في تونس، ص ٢٤٠-٢٤١).

ج- موقف الحزب من الشريعة والديمقراطية والعلمانية:

١- الموقف من الشريعة:

تميزت الجماعة الإسلامية في تونس بتنوع مصادرها الفكرية واختلافها الذي ساهم فيما بعد بمرونة الحركة وتعاملها مع القضايا الاجتماعية، لا سيما الديمقراطية والتعددية والموقف من المرأة، وإن ولادة حركة النهضة في بيئة فكرية وسياسية أخذت بالتحديث والعلمانية منهجاً جعل من الحركة تبتعد عن طرح قضايا الشريعة تحسباً لرفضها، وتعاطياً مع مطالب الحركة السياسية في تونس، حيث يرى الغنوشي أن الحركة الإسلامية مدفوعة بشكل إسلامي لتحقيق أهدافها(راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ص ١١).

لذلك ركز حزب النهضة التونسي في بداياته على:

١- التدين التقليدي التونسي: بما يشتمل على المذهب المالكي، والعقيدة الاشعرية والتربية الصوفية (أنظر: محمد المامي، المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته؛ جلال موسى، نشأة الاشعرية وتطورها).

٢- التدين السلفي الإخواني ويشتمل على التدين السلفي القائم على الأخذ بما جاء في الكتاب والسنة.

وفي ثمانينيات القرن العشرين أعطى الأولوية للتيار العقلاني على حساب التدين السلفي الإخواني، تمشياً مع ظروف الواقع، ولما ينطوي عليه المنهج السلفي الاخواني من عنف جعل أبناء الحركة في عزلة عن مجتمعهم، وبالتالي أخذت الحركة بالتيار العقلاني لما فرضه عليها الواقع التونسي، وخاصة تعاملها مع الحركات الطلابية اليسارية في مفاهيم الصراع الطبقي والحرية والمرأة، والتي لم تعالج في أدبيات المنهج الاخواني السلفي (محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي، ص ٧٦).

٢- الموقف من الديمقراطية:

إن الديمقراطية جملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيداً عن القهر وعلى أساس المساواة في المواطنة حقوقاً وواجبات، على اعتبار أن الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي، مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدراً لشرعية السلطة، وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة" (راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، ص ٦٢).

لقد عمل حزب النهضة التونسي بالديمقراطية منهجاً للحكم، رغم وصفه لها بكونها منتجاً غربياً، وهي لا تتعارض مع بلورة أفكار إسلامية تقدم مجموعة من التصورات إلى جانب مجموعة من الآليات التي تعبر عن سلطة وإرادة الشعب. وقد اتضح قبول النهضة بالديمقراطية منذ سنوات تأسيسها برفضها العنف، واعتمادها الحوار، وإعلانها عن نفسها حزباً سياسياً ضمن القوانين المعمول فيها بتونس(راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، ص ٨٦-٨٧).

٣- الموقف من العلمانية:

يهدف النظام الديمقراطي إلى الحد من تفرد أي حزب أو شخصية بالسلطة، من خلال إشراك عدة شخصيات فاعلة في السلطة مما يضفي عليه الشرعية، ومن آليات النظام الديمقراطي هي الانتخابات النزيهة، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير، والاعتراف بحقوق الأقليات، ويرى حزب النهضة أنه بالرغم من الصلة الوثيقة للنظام الديمقراطي بالعلمانية التي تدعو للفصل بين الشؤون الدينية وما يتعلق بالدولة، فإنه من الممكن نجاح النظام الديمقراطي بربطه بمفاهيم وأفكار دينية، وقد وجدت العديد من التجارب الديمقراطية الناجحة على الرغم من علاقتها الوثيقة بالدين؛ ففي الهند، على سبيل المثال، نجح النظام الديمقراطي بالموازنة مع المفاهيم الهندوسية، وأيضاً في إسرائيل فقد نجحت بتشكيل نظام ديمقراطي يهودي، والأمر سيان كذلك بالنسبة للمفاهيم الإسلامية وخير مثال على ذلك المغرب، ولا يخفى ما يشير له الإسلام من مبادئ كالعدل والشورى وتكريم النفس البشرية، فهي لا تتناقض مع مبادئ الديمقراطية، بل على العكس فإنها تتوافق معها الأمر الذي يشكل مزيجاً مميزاً في الحكم، وإنما تعدد الأفكار ناتج عن تعدد الاجتهادات وتعدد الأحزاب الإسلامية وفق تفسيرها للنصوص الشرعية، مما يستلزم الأخذ بمبادئ الديمقراطية لتنظيم الاختلاف بشكل سلمي. فالإسلام الذي يقبل بالتعدد الديني "لا إكراه في الدين"، يقبل بالتعدد السياسي، والديمقراطية ليست ديناً لتقابل الدين الإسلامي، وبحكم اختلاف ثقافات وديانات الشعوب، تأتي الدساتير ملتزمة بتلك الثقافات والديانات ومؤكدة على القيم العليا لها(راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، ص ٦٨-٧٠).

على الرغم من قبول حركة النهضة التونسية بالديمقراطية كمنهج للحكم، فإنها من جهة أخرى لا تقبل بأفكار العلمانية في استبعاد الدين بكونه يمثل بمبادئه الإسلامية الإنسانية نموذج مميز ولا يتناقض مع مبادئ الديمقراطية، مما يجعل هذا القبول قبولاً انتقائياً لارتباطه ما تفرضه المرجعية الدينية الإسلامية. ويتضح ذلك في رؤية الحركة لمصدر حقوق الإنسان التي ترى أن مصدره في الإسلام مصدر ديني بينما مصدره لدى الغرب مصدر طبيعي، وهذا ما يؤكد تمسك حركة النهضة بقواعد الشرع وأحكامه، وعلى الرغم من تفضيلها لروح الشريعة إلا أنها لن تتجاوز النصوص قطعية الدلالة وقطعية السند في القرآن الكريم، أما بالنسبة للاجتهادات التاريخية فهي غير ملزمة لها، وتؤخذ على سبيل الاعتبار والاستئناس(محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي، ص ٥٦-٥٧).

الخاتمة:

على الرغم من العديد من التحديات، تظل حركة النهضة الحزب الأكثر وحدة في السياسة التونسية. ويرتبط العديد من أعضائها ببعضهم البعض من خلال تجربة المنفى والسجن. وهذا يعني أن حركة النهضة ستتمتع دائمًا بقاعدة دعم أساسية، على عكس العديد من منافسيها السياسيين الذين تم إنشاؤهم بعد الثورة ويفتقرون إلى قاعدة اجتماعية منظمة، وقد ساهمت ثورات الربيع العربي في وصول الحركات الإسلامية للحكم وكان من ذلك تصدر حزب النهضة التونسي، بوصفه حركة إسلامية، المشهد التونسي ليصل للحكم ولو بشكل جزئي عام ٢٠١١، حيث أنه كان بشكل فعلي الحاكم الرئيسي في الدولة التونسية وإن كان استلامه لرئاسة الحكومة وليس لرئاسة الجمهورية فإن ذلك كان تعبيراً عن ديمقراطيته.

خلص البحث إلى عدة نتائج أهمها:

١. على الرغم قيام الرئيس زين العابدين بن علي ونظامه بإطلاق حملة من الاعتقالات والنفي والإقامة الجبرية بحق قيادات وأنصار الحركة، ومحاولته تجفيف منابع الحركة، إلا أنه لم يستطع أن يجفف حماسة المشاعر المتألفة مع الحركة، التي أسهمت في بقاء رصيد الحركة الجماهيري والشعبي، والذي برز جلياً بعد الثورة التونسية التي أطاحت بزين العابدين بن علي.

٢. كان نتاج التضييق والملاحقات الأمنية التي شنها نظام بن علي ضد حركة النهضة الأثر البالغ في الحد من حضورها بالمشهد السياسي التونسي، مما دفع الحركة إلى تكثيف نشاطاتها ومطالبها في المنفى الداعية إلى الحريات وبناء المجتمع المدني، والأمر الذي كان له تأثيراً فعلياً في تطوير حركة النهضة لخطابها السياسي، والمناداة بالدولة الديمقراطية التي تضم جميع الأطياف، وقد ساعدها ذلك في التحرر من الحصار الذي فرضه نظام زين العابدين بن علي والعودة من جديد إلى معترك الساحة السياسية وتساهم مع شركاء اساسيين في اسقاط نظام زين العابدين بن علي.

٣. لقد كان للأفكار الدينية المتشددة لدى حزب النهضة التونسي في بدايته كحركة إسلامية عظيم الأثر في قلة قاعدته الشعبية، الأمر الذي دعاه في مرحلة لاحقة وخاصةً في عهد زين العابدين بن علي لتغيير ايديولوجيته وانفتاحه على الشعب التونسي الأمر الذي زاد من دعم الشعب لها وزاد من مخاوف نظام زين العابدين بن علي وقد جاء هذا التغيير تماشياً مع تطور الأوضاع.

٤. بعد نجاح حزب النهضة التونسي في انتخابات أكتوبر ٢٠١١ لم تتحالف مع أحزاب قريبة من ايديولوجيتها، وإنما ظلت وفية لما قطعته من وعود مع شركائها، ولم تتفرد بالحكم، بل أقامت تحالفاً مع حزبين علمانيين.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤.

٢. إلهام زايد، حركة النهضة التونسية وتجربة النجاح الجزئي للحركات الإسلامية في الوصول الى الحكم، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٣.

٣. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس، ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، التقرير النهائي، مركز كارتر.

٤. أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، في محمد جبرون وآخرون الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ٢٠١٣.

٥. أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٦، كانون الثاني ٢٠١٤م.

٦. بسام حمدي، رسالة سرية منسوبة لراشد الغنوشي إلى بن علي. على الرابط: https://bit.ly/3tcvyXw.

٧. بن حته إلياس، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس بين الفكر والممارسة ١٩٨٩-٢٠١٤، جامعة الجزائر، ٢٠١٦م.

٨. بن حته إلياس، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس بين الفكر والممارسة ١٩٨٩-٢٠١٤، جامعة الجزائر، ٢٠١٦م.

٩. جلال موسى، نشأة الاشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

١٠. حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٩م.

١١. راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢. راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.

١٣. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة ٢٠١١م، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط٢، ٢٠١١.

١٤. زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، في مجدي حماد وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

١٥. سابينا هينبرغ، السياسات الامريكية الخارجية في تونس: المعضلات والفرص، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٣م.

١٦. عبد الحكيم أبو اللوز، إشكالية الدين والسياسة في تونس: أزمة التحديث وظهور حركة النهضة، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٧. عبد اللطيف الحناشي، تونس تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٧م.

١٨. عبد الله عمامي، تنظيمات الإرهاب في العالم الإسلامي أنموذج النهضة ، الدار التونسيّة للنشر، تونس، ١٩٩٢م.

١٩. فوزي بو خريص، موقع الحركة الإسلامية داخل الحقل السياسي الديني في المغرب: مقاربة سوسيولوجية لمواقف الطلبة من الحركة الإسلامية ، مجلة إضافات، ع٦ ، ربيع ٢٠٠٩.

٢٠. محمد المامي المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته – خصائصه وسماته العين مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٢.

٢١. محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٩م.

٢٢. منذر بالضيافي تونس ما بعد الثورة الإسلام السياسي حاكماً، في محمد الحداد وآخرون، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٣.

٢٣. منذر مشاقي موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية : دراسة حالة مصر وتونس، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠١٣.

24. Hanlon, Q. (٢٠١٢). Security Sector Reform in Tunisia: A Year After the Jasmine Revolution. Washington, DC: United States Institute of Peace.
25. Monica Marks, How Egypt's coup really affected Tunisia's Islamists, "Washington Post", March 16, 2015.
26. Thorne, J. (2011, March 17). Hillary Clinton visits Tunisia to press for reform .*The National* ,https://www.thenationalnews.com/world/mena/hillary-clinton-visits-tunisia-to-press-for-reform-1.421577
27. Brown, N.M. (٢٠١٩, October ٣). Millennium Challenge Corporation: Overview and Issues. Washington, DC: Congressional Research Service.
28. Zelin, A.Y. (2020, Jan 27). Tunisia Turns a Corner Against the Jihadist Movement. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy ,https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tunisia-turns-corner-against-jihadist-movement.
29. Morgenstern, E.M. and Brown, N.M. (٢٠٢٢, Jan ١٠). Foreign Assistance: An Introduction to U.S. Programs and Policy. Washington, DC: Congressional Research Service.